وفقا للبرنامج المرحلي للتنمية والاستقرار ٢٠١٢-٢٠١٤م

وزارة التخطيط والتعاون الدولي تعكف على وضع الآلية التنفيذية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات لليمن

■ ،،تقرير أحمد الطيار

قال خبراء من وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن السياسات والإجراءات التي سيتم اتخاذها ضمن الآلية التنفيذية للبرنامج المرحلي للتنمية والاستقرار ٢٠١٢-٢٠١٤م والذي تم إقراره في مؤتمر المانحين لليمن بالرياض المنعقد أوائل الشهر الجاري في مجال تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال ستتضمن تهيئة بيئة مواتية وجاذبة للاستثمار الخاص تمكن اليمن من التقدم في مؤشرات بيئة أداء الأعمال تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال الصادر عن المؤسسات الدولية.

وأشار الخبراء في توضيح لـ"الثورة " إلى أن الوزارة تعكف حاليا لوضع الآلية التنفيذية للمحور الاقتصادي الرامي لتحسين بيئة الأعمال في اليمن وجذب الاستثمارات ومنحها التسهيلات والمزايا اللازمة وذلك لتعزيز الشراكة مع الحكومة بأجندة عملية مع التركيز على مؤسسات الأعمال المتوسطة والقصيرة كقاطرة رئيسية للنمو المستدام.

ويحظى موضوع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص باهتمام كبير من قبل الجانبين بعد أن اتضح بان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن يجب أن تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعياً تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة المستهدفة.

وتتضمن الآلية التنفيذية مواصلة تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي من خلال إصدار وتنفيذ قوانين جديدة مثل قانون السجل العقاري وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة، والتشريعات الخاصة بنظام إنتاج الطاقة الكهربائية المستقل ،وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنى التحتية pppإضافة لمتابعة استكمال إصدار منظومة مشاريع القوانين واللوائح المعدلة والجديدة ذات العلاقة بتحسين بيئة أداء الأعمال .

وتوضح الأهداف أن الآلية ستتضمن البدء بإعداد خارطة استثمارية توضح القطاعات الاقتصادية الواعدة والمشاريع ذات الأولوية وتسويقها بين المستثمرين والمهتمين بشؤون الاستثمار في ضوء الدراسات القطاعية للاستثمار.

كما سيتم استكمال تفعيل نظام النافذة الواحدة في مكاتب وفروع الهيئة العامة للاستثمار لتسهيل وتبسيط الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية ،والبدء بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للترويج للاستثمار مع التركيز على عرض مزايا وفرص الاستثمار بين أوساط المغتربين اليمنيين في مناطق تركزهم.

وحسب رؤية البنك الدولي للشراكة بين القطاع العام والخاص فأن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية ومنها اليمن يبرز دور الدولة في اتخاذ القرار ورسم السياسات أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناء على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية إذا ما اقتصرت على أي من الدولة وأجهزتها أو القطاع الخاص بشكل منفرد.

ويرى الخبراء أن فوائد الشراكة تكمن في توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أكثر من طرف هم أطراف الشراكة و توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسماً فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة .

كما تضع تطوير نظم المعلومات في سلم أولوياتها ويشمل ذلك إنشاء مكتبة الكترونية وقاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمستثمرين وأتمتة العمليات والإجراءات الخاصة بتسجيل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية والربط الشبكي بين الهيئة العامة للاستثمار ومكاتبها وفروعها .

ومن أهم النقاط التي ستتخذ أيضا استكمال إجراءات تبسيط النشاط التجاري وتقديم خدمات ممتازة وميسرة من خلال النافذة الواحدة وفتح نافذة خاصة بمعاملات سيدات الأعمال في إطار النافذة الواحدة لوزارة الصناعة وتطوير منطقة عدن والتنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار وهيئة المناطق الحرة بعدن للقيام بحملات ترويجية مشتركة لتسويق الفرص الاستثمارية الواعدة في المنطقة الحرة.

قطاع التجارة يحصل على تمويلات مصرفية بـ٢٠٢,٨ مليار ريال

■ كتب/علي البشيري

كشفت إحصائية رسمية حديثة أن إجمالي التمويلات المصرفية الموجهة لقطاع التجارة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١١م تبلغ نحو ٢٠٢ مليار و٧٣٦ مليون ريال .

وأظهرت أن التمويلات الممنوحة للواردات بلغت ٦٢ ملياراً و٩٧٨ مليون ريال حتى نهاية يونيو ٢٠١٢م بينما تم تمويل التجارة في السلع المصنعة بـ١٠١ مليار و١٣٤ مليون ريال بالإضافة إلى تمويل الصادرات بـ٣٨ ملياراً و٦٢٤ مليون ريال .

وكانت بيانات رسمية أولية أوضحت أن التجارة الخارجية لبلادنا انخفضت بنحو ٤٥٢ مليون دولار خلال العام الماضي.

وأشار البيانات الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن التجارة الخارجية تراجعت في عام ٢٠١١م إلى ٨ مليارات و٢٤٨ مليون دولار وذلك من ٨ مليارات و٧٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠م.

وتمثل التجارة الخارجية ما بين ٥٢-٥٥٪ من الناتج المحلي وهو أكثر من نصف الناتج المحلي وتشمل التجارة الخارجية الصادرات والواردات.

ويقول اقتصاديون أنه إذا ما أضيف إليها تجارة الخدمات، فسترتفع النسبة إلى ٦٤٪ وهذا يعطي مؤشراً بأن اليمن يعتمد بشكل كبير على الخارج في سد احتياجاته ليس فقط الاحتياجات الأساسية ولكن كافة الاحتياجات من السلع سواء استهلاكية وسيطة أو مواد خام. وكذا بالنسبة للسلع المصنعة، فتشير البيانات إلى أن الواردات السلعية كانت تشكل ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الماضية، فمعدل الواردات خلال الأعوام ٢٠٠٦م - ٢٠١٠م بلغ حوالي ١٣٪ سنوياً، فهذا يعني ازدياد حاجات اليمن بشكل كبير للخارج وهذا يشكل أحد عوامل الاختلال.

ويؤكد الدكتور طه الفسيل بأن التجارة الخارجية تعد محركاً أساسيا لقطاعات خدمية وإنتاجية عديدة مثل قطاع النقل والتخزين وخدمات التمويل والتأمين والسياحة والتي تشغل حوالي١٦٪- ٢٠٪ من المشتغلين.

مناقشة احتياجات عدن من المشاريع خلال العام ٢٠١٣م

■ ،،عدن/سبأ

أكد الأمين العام للمجلس المحلي بمحافظة عدن عبدالكريم شائف ، ضرورة أن تلامس خطة العام ٢٠١٣م احتياجات الشباب من مشاريع تحد من البطالة وتحل الإشكاليات التي تواجه الوطن جراء تزايد البطالة.

وشدد الأمين العام لدى ترأسه أمس اجتماع لجنة الخطة والموازنة بالمحافظة ضرورة أن تواكب المشاريع القادمة تواكب طموح كل التوجهات الحكومية لحل كافة الصعوبات التي تواجه التنمية في البلاد والتركيز على مشاريع لبناء قدرات الشباب وتأهيلهم لمواكبة المتغيرات.

وكلف الاجتماع مديري مكتبي المالية والتخطيط والتعاون الدولي وبما شأنه تنسيق جهودهما في إطار لجنة الخطة والموازنة في ضوء الموارد المتاحة للمشاريع.

محلي ذمار يعلن عن فتح باب المنافسة لتحصيل رسوم النقل بالمحافظة

■ ،،ذمار - سبأ

ناقش اجتماع موسع أمس بمحافظة ذمار برئاسة أمين عام المجلس المحلي للمحافظة مجاهد شايف العنسي وضم عددا من اعضاء الهيئة الإدارية والمجلس المحلي بالمحافظة أسباب تدني إيرادات رسوم النقل بالمحافظة خصوصا في مديريتي عنس وميفعة عنس.

واستعرض الاجتماع الذي حضره وكيل المحافظة المساعد محمود الجبين ومديرو المالية والموارد المالية ومدير مكتب النقل بالمحافظة، الأسباب والمشاكل التي أدت إلى تراجع إيرادات رسوم النقل والحلول الواجب اتخاذها لتحسين الإيرادات بما ينعكس إيجابا على مستوى الإيرادات العامة للسلطة المحلية بالمحافظة .

وشدد الأمين العام على ضرورة تفعيل دور الجهات المعنية للقيام بواجبها بعد إعفاء المتعهد السابق عن تكليفه نتيجة الصعوبات التي واجهها والشروع بتكليف موظفي مكتب النقل بالمحافظة والمديريتين للقيام بمهام التحصيل القانونية في نقاط محددة وفق سندات رسمية تحت إشراف عضوي المجلس المحلي بالمحافظة عن المديريتين والمجلسين المحليين بالمديريتين خلال الفترة المتبقية من سبتمبر الجاري لتستفيد منها المحافظة للقيام بالأعباء الملقاة على عاتقها .

وأشار إلى أن المحافظة تزخر بالكثير من مصادر تصدير أحجار ومواد البناء ومصادر أخرى لرسوم النقل في عدة مديريات وتتسبب الشاحنات التي تحملها إلى محافظات أخرى بالكثير من المشاكل لطرق المحافظة التي تتطلب أعمال الصيانة والتحسين.

بالتنسيق مع مصلحة الضرائب

المؤسسة العامة للتأمينات تدرب موظفيها على كيفية إعداد التقارير الضريبية

■ ،،الثورة /أحمد حسن

نظمت المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية أمس بصنعاء دورة تدريبة لعدد من الموظفين في مجال إعداد الإقرارات الضريبية وستستمر الدورة لمدة ثلاثة أيام بالتنسيق مع مصلحة الضرائب .

وفي الافتتاح أكد مستشار مؤسسة التامينات محمود بلعيد وغالب فارع مدير عام خدمات المكلفين بمصلحة الضرائب على أهمية الدورة لتأهيل الموظفين على الطرق الحديثة في مجال كتابة الإقرارات الضريبية بهذا الجانب، وذلك نتيجة أهمية إعداد التقارير التي تسهل بشكل مستمر التعامل مع الجهات الحكومية الأخرى.

من جانبها قالت المنسقة للدورة مديرة إدارة سيدات الأعمال في مصلحة الضرائب زينب العنسي أن هذه الدورة تتم بالتنسيق بين مؤسسة التامينات الاجتماعية ومصلحة الضرائب، وذلك لتدريب العاملين على كيفية صياغة وإعداد التقارير الضريبة الشهرية والسنوية التي تصدرها المؤسسات الحكومية .

وأوضحت في تصريح لـ"الثورة" أن مثل هذه الدورات تمكن المتدربين من فهم وتنفيذ المحاسبة الضريبية باحتراف، وتسهل التعامل فيما بين المؤسسات الحكومية، وذلك لما فيها من مصلحة لكل الجهات ، وقالت إن المؤسسات التي لا تطبق هذه الإقرارات الضريبة تتعرض فيما بعد لتحمل ضرر كبير ناتج عن عدم خبرتها في إعداد التقارير.

نعمان والخظمي يبحثان آليات دعم مشاريع التعليم الفني في ريمة

■ ،،ريمة / سبأ

ناقش وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور عبدالحافظ نعمان ومحافظ ريمة علي سالم الخظمي أمس آليات دعم مشاريع التعليم الفني بالمحافظة .

وتطرق اللقاء إلى إجراءات إعلان مناقصة كلية المجتمع بريمة والقرار الجمهوري الخاص بإنشائها وفقا للدراسات إلى جانب خطوات البناء والإنشاء لمكونات الكلية والتي ستكون ذات طابع خاص من حيث البناء والتخصصات التي ستتضمنها ونوعية المخرجات.

وتم الاطلاع على الخطوات التي تمت بشأن تأثيث وتجهيز المعهد التقني بالجبين عاصمة المحافظة الذي سيتم تجهيزه من المنحة الإماراتية خلال الشهر القادم بالتعاون مع وزارة التعليم الفني ومستوى التجهيز للمعهد الذي يعد من أهم المعاهد في محافظات الجمهورية من حيث البناء والتشييد والتكوينات التقنية والذي من شأنه استيعاب المخرجات من التعليم العام .

وأكد اللقاء علي الدور الفعال الذي سيقوم به معهد الجبين متعدد التخصصات التقنية في تدريب وتخريج ايادي ماهرة وعاملة في مختلف المجالات والتخصصات التقنية والمهنية خلال المرحلة الراهنة حتى انجاز كلية المجتمع.

وأشار الوزير والمحافظ إلى طبيعة الآلية التي ستتم بشأن حل الإشكالية العالقة بمعهد المغارم المهني مديرية كسمة وكذا إقرار تجهيز عدد من مراكز التدريب النسوية بمختلف مديريات المحافظة بهدف تنمية قدرات المرأة الريفية وتدريبها على مختلف المهارات النسوية المتعددة.

صندوق التدريب المهني يدرب ١٩ ألف متدرب من الجهات الحكومية والخاصة في ٢٠١١م

■ ،،كتب/علي البشيري

أوضح المدير التنفيذي لصندوق التدريب المهني ياسين محمد أحمد مقبل أن الصندوق قام بتدريب نحو ١٩ ألف متدرب من مختلف الجهات الحكومية والخاصة خلال العام الماضي ٢٠١١م منوها إلى أن الصندوق يركز على التوسع في تدريب فئة الشباب.

وأشار إلى أن الصندوق يحاول استهداف شريحة واسعة من الشباب، لكنه يواجه التسرب في أوساط هذه الفئة، وبالتالي يتم دراسة الخيارات التي يمكن التخفيف أو إيجاد حل مثل هذه المشكلة. وأكد أنه تم التوسع في تدريب الشباب وتبنينا الدبلومات،لكن حصل حالات تسرب، وواجهنا مشاكل مع الجهات المنظمة.

ولفت إلى انه تم تنفيذ دورات ودبلومات مختلفة منها في مجال التسويق والموارد البشرية والكمبيوتر وغيرهما من التخصصات الأخرى، وسيتم هذا العام تغيير نوعية الدبلومات المخصصة للشباب.

وقال : نحاول أن نركز على التحكم الالكتروني، وميكانيكا السيارات، والكهرباء ،كما سندخل عدة برامج أخرى يفتقر لها الشباب ونعكسها في دبلومات نمكنهم من الاقتراب من سوق العمل.

محافظ حضرموت يتفقد مشروع مياه فلك بالمكلا

■ ،،المكلا/سبأ

تفقد محافظ حضرموت خالد سعيد الديني أمس سير العمل في مشروع مياه فلك البالغة تكلفته ٣٠ مليون دولار بتمويل حكومي . واستمع المحافظ الديني من مدير عام المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي مناطق ساحل حضرموت المهندس عوض سالم القنزل والعاملين بالمشروع إلى شرح عن مكونات المشروع المتمثلة في محطة للتوليد الكهربائي وخزان حفظ المياه بسعة ٢٠٠٠متر مكعب وخطوط تجميع المياه من الآبار بأقطار ٤٠٠ ملم وبطول ثلاثة كيلومترات وخط النقل الرئيسي بطول ٣٣ كيلومترا إلى خزان منطقة (السدد) في المكلا الذي يغذي أحياء المدينة بالمياه .

وحث المحافظ الديني الجهة المنفذة للمشروع على مضاعفة الجهود والالتزام بالمواصفات الفنية لما يمثله هذا المشروع من أهمية كبيرة في تأمين احتياجات مدينة المكلا من المياه ابتداء من الصيف القادم.

ووجه بضرورة التنسيق مع مكتب الأشغال العامة والطرق وإدارة المرور والمؤسسات الخدمية وذلك لعدم أرباك حركة المرور وضمان السلامة في الخط الرئيسي وكذا إصلاح أي أضرار في الطرق الرئيسية قد تسببها أعمال الحفريات لأنابيب المياه وإعادتها بصورة عاجلة إلى وضعها الطبيعي.